

الأمين العام المساعد للمجلس الأعلى للأمومة والطفولة ظافر حزام الوادعي لـ "الثورة":

وثيقة الحوار الوطني أنصفت الأمومة والطفولة

قدمنا مصفوفة كاملة تسهل استيعاب كافة الجهات في الدستور الجديد



الأمومة والطفولة تعد أرضية محورية تقوم عليها ركائز البناء الاجتماعي، وواقع الطفولة (0-18 سنة) والتي تفوق %50 من نسبة سكان اليمن.. ومن هذا المنطلق نقف على رؤى مستقبلية حول النهوض بواقع الأمومة والطفولة والتحديات المؤسسية والتنموية التي تكتنف مسار ومساعي الحكومة في النهوض بهذا المجال، وكذلك معطيات الاهتمام التشريعي خصوصاً واليمن على مشارف إتمام العقد الاجتماعي الجديد المتمثل في دستور اليمن الاتحادي..

كل هذه المحاور وأخرى ناقشناها صحيفة الثورة بشفاافية مع الباحث الأكاديمي في مجال حقوق الطفولة ظافر حزام الوادعي-الأمين العام المساعد للمجلس الأعلى للأمومة والطفولة.. الذي تطرق في حديثه إلى جملة من قضايا وواقع الأمومة والطفولة التشريعي، وجهود المجلس الأعلى، وضرورة استيعاب مخرجات الحوار الوطني المتعلقة بالطفولة، في الدستور الجديد، وقضايا أخرى أوجزناها في تفاصيل هذا الحوار:

حاوره/ محمد محمد إبراهيم

mibrahim73477818@gmail.com

غير الحكومية العاملة في هذا المجال، وتحسين أوضاع الأم والطفل في اليمن، من خلال رسم السياسات والاستراتيجيات وإعداد الدراسات والبحوث، ومراجعة التشريعات والقوانين، والتوعية الحقوقية، ومتابعة وتقييم البرامج والمشاريع المتعلقة بقضايا الأمومة والطفولة، وتعزيز مبادئ الدقة والأمانة والشراكة بين الجهات، وبناء كادر مؤسسي كفاء يتسم بروح الفريق الواحد.

خط مستدامة

*أمام هذه الأولويات والبرامج.. ما هي خارطة العمل المستدامة للمجلس؟ وماذا عن الخطة السنوية..؟

- خارطة العمل المستدامة تقوم على التزام اليمن بالمواثيق الدولية الخاصة بالطفولة مثل اتفاقية حقوق الطفل، والخطة المتعلقة بالطفولة مثل الخطة العربية للطفولة للعشرية الثانية -2004م، وبالاستناد إلى أهداف الألفية للتنمية (MDGs)، تعد الأمانة الفنية للمجلس الأعلى للأمومة والطفولة خططها السنوية انطلاقاً من المهام والأهداف التي تضمنها قرار إنشاء المجلس وفق مرجعيات وأوليات متفق عليها مثل الاستراتيجيات الوطنية، التوجهات السياسية، و تأتي الخطة السنوية للمجلس في شكل إطار عام يسترشد به صانعو القرار من القطاعات المعنية بالطفولة للبدء بوضع برامج مفصلة لجميع الفئات العمرية مراعية للمبادئ الأساسية لحقوق الطفل والعدالة المنهجية التي اتبعت لإعداد الخطة الوطنية لحماية للطفولة بين الفئات المختلفة وعدم التمييز..

أما الخطة الوطنية السنوية للمجلس فتهدف إلى إيجاد بيئة آمنة تنمي قدرات الطفل وتستثمر فيها من خلال ضمان التشريعات والسياسات والبرامج التي تعنى بالنواحي الجسدية والعقلية والاجتماعية والانفعالية للطفل. وترتكز الخطة السنوية للمجلس على معتقدات ومفاهيم تتلخص في الحياة الآمنة والنماء وتنمية القدرات والحماية والعدالة الاجتماعية والأمان والرفاه لجميع الأطفال في كافة فئاتهم العمرية في الظروف الطبيعية والظروف الصعبة والنزاعات المسلحة وجميع أنواع الإساءة، وتمكين مشاركة الأطفال واليافعين وبالتالي تتحقق الحياة الآمنة من خلال ضمان بيئة سليمة ملائمة لجميع مراحل نمو الطفل جسدياً ونفسياً واجتماعياً.

تحديات

* ماذا عن التحديات التي تواجه المجلس

في عمله... وماذا عن مجالات التعاون بين المجلس والأجهزة النظرية في الوطن العربي وفي الدول الصديقة..؟

- التحديات التي تواجه المجلس تتمثل في القصور الذي لا زال يكتنف الهيكل التنظيمي للمجلس الأعلى للأمومة والطفولة و يتطلب تحديث في الهيكل، وهو ما يسعى إليه المجلس في خطة عمله المستدامة، بالإضافة إلى شحة الموازنة المرصودة للمجلس حيث أنها موازنة تشغيلية فقط ولا نستطيع تنفيذ أي نشاط خاص بالطفولة أو الأمومة، ضعف التنسيق والتشبيك بين الجهات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال الأمومة والطفولة، وقلة الكادر الوظيفي في المجلس، شحة الإمكانيات المالية والمادية..

كما أن هناك العديد من مجالات التعاون بين المجلس والمجالس النظرية في الوطن العربي والدول والصديقة ومن أهمها التنسيق والتشبيك لتعزيز مشاركة الأطفال واليافعين في المؤتمرات والمخيمات والاحتفالات بيوم الطفل العربي بالإضافة إلى تبادل الدراسات المختلفة والإطلاع عليها والمشاركة في بناء القدرات والدعم المؤسسي، كما يوجد تعاون فعال بين المجلس الأعلى للأمومة والطفولة وبين المجلس العربي للطفولة والتنمية (القاهرة) يتركز هذا التعاون على دعم مشروع حماية أطفال الشوارع في اليمن.. كما توجد اتفاقيات تعاون أخرى مع المنظمات العالمية المعنية بالطفولة وحقوقها، ومنها منظمة اليونيسيف وتحديداً في مجالات تطوير التشريعات الكفيلة بحماية ورعاية الطفولة بصفة شاملة بناء على محددات الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، المعتمدة من قبل الأمم المتحدة وصادقت عليها عدد من دول العالم ومنها اليمن.

* على ذكر الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في اليمن.. كيف تقييم واقع البيئة التشريعية لحقوق الطفل؟

- حقيقة اليمن هي الأفضل على الصعيد التشريعي، فاليمن أصدرت قانون الطفل في العام 2002م.. صحيح أن إصدار القانون جاء متأخراً خصوصاً واليمن وافقت على اتفاقية حقوق الأطفال في العام 1991م، لكن ما يميز القانون أنه تم تنفيذه بمتابعة وإشراف من المجلس الأعلى للأمومة والطفولة.. والمجلس عمل وما زال يعمل على تعزيز الجانب التوعوي من خلال حملات متواصلة للتثقيف والتعريف بالقانون على مستوى المتخصصين القانونيين، أو الاختصاصيين الاجتماعيين في مجال الطفولة..

* هناك كثير من المنظمات المدنية الحقوقية على المستويين المحلي والدولي تشير إلى قصور تشريعي في حقوق الطفل اليمني.. برأيكم ما هي جوانب هذا القصور؟

- أنا أتحدث هنا عن قانون الطفل الخاص الذي تم إصداره بشراكة الجهات المعنية في 2002م وتم متابعة تنفيذه من قبل المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، وهو قانون مناسب للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي وافقت عليها اليمن.. وإن كان ثمة قصور - حسب ما أشرت وحسب توصيف المنظمات المدنية- فهو موجود في القوانين الأخرى التي ليست متخصصة كلياً بالطفل وإنما مرتبطة بكثير من حقوق الطفل، كقانون الأحداث الذي يعتره قصور هام وهو أنه لم يحدد سن الطفل، (المرحلة العمرية للطفولة).. وقانون الأحوال المدنية، لم يحدد أيضاً سن الزواج وبالتالي لا يؤخذ بالنص الصريح الموجود في قانون الطفل والذي يحدد سن الزواج بـ(18).. أيضاً قانون الصحة مثلاً لم يتعرض لقضية ختان الإناث مطلقاً، وقانون العمل لم يحدد السن القانوني لعمل الطفل، وكذلك تجنيد الأطفال وجوانب قصور أخرى، في كثير من القوانين، التي لها علاقة جزئية بالأطفال، أمام هذه الركائز والمسارات القانونية الغائبة في هذه القوانين تجدها مكتملة في قانون الطفل

الطفولة تشكل 50% من سكان اليمن.. ونقوم بدور تنموي ناهض للارتقاء بها

على الحكومة تركيز خططها في تنمية الطفولة عبر العلم والمعرفة لأنها المستقبل

مجلس الطفولة يسعى لادماج 1200 يافع

ويافعة من دور الأيتام في سوق العمل

هناك العديد من اتفاقيات التعاون بين المجلس والمجالس النظرية العربية والأجنبية

شحة الموازنة وقصور

الهيكل وقلة الكادر أبرز

التحديات التي تواجه

المجلس في مهامه

الوطنية

الصادر في 2002م، لكن هذا لا يكفي فهناك تعارض يحدث أثناء تعاطي الجهات مع قضايا المجتمع دون الرجوع إلى قانون الطفل.

إنهاء التعارض والتداخل

* ماذا عمل المجلس الأعلى للأمومة والطفولة بخصوص هذا التعارض..؟

- انطلاقاً من أهداف المجلس واهتماماته الوطنية، تم إصدار قانون محدث وجديد مُجتم فيه كل جزئيات القوانين الأخرى المرتبطة بالطفل، وتم تقديمه إلى مجلس الوزراء، حيث تمت الموافقة المبدئية عليه، وشكل المجلس لجنة وزارية مصغرة تظم خمس حقائق وزارية برئاسة وزارة الشؤون الاجتماعية وبعضوية كل من وزارة العدل ووزارة حقوق الإنسان، ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وشؤون مجلس النواب والشورى، إضافة إلى المجلس الأعلى للأمومة والطفولة. وقد بدأت اللجنة اجتماعاتها لمراجعة القانون وغرلة القوانين الأخرى المتعلقة بالطفولة من أجل تجويد وتحديث النصوص القانونية لتكون مناسبة ومواكبة للمعايير الدولية التي نصت عليها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والتي وافقت اليمن عليها في 1991م..

الدستور الجديد والأمومة والطفولة

* ما هي رؤيتكم تجاه مخرجات الحوار الوطني المتعلقة بالطفولة..؟

- مخرجات الحوار الوطني كانت منصفة للطفولة ولم تغفل أي شيء وكان أجمل ما وضعته هذه المخرجات التوافقية أنها أقرت ضرورة إنشاء هيئة عليا للطفولة، والأهم أنها -إلى جانب ضمانها لحقوق الطفل من الولادة والتغذية والرعاية الأسرية والصحية والتنمية التربوية والوجدانية والدينية والمعرفية- وضعت الدولة أمام التزام كبير ودقيق باتخاذ جميع التدابير المناسبة لحمايته من جميع أشكال الاستغلال الجنسي التمييز أو العقاب على أساس مركز من قبل والدي الطفل أو الأوصياء القانونيين عليه أو أعضاء الأسرة أو أنشطتهم أو آرائهم المعبر عنها أو معتقداتهم..

* ماذا عمل المجلس بخصوص الحرص على دستة هذه المخرجات..؟

- المجلس الأعلى للأمومة والطفولة قدم مصفوفة متكاملة للجنة صياغة الدستور تضمنت كافة الرؤى والمهام الوطنية المتعلقة بكل ما يتصل بقضايا الأمومة والطفولة التي تشمل المرأة والشباب والطفل وغيرها.. وذلك لتسهيل مهمة اللجنة في استيعاب كامل هذه المخرجات في الدستور من خلال اختيارها في مواد دستورية صريحة وجامعة وشاملة.. وقد التقى المجلس الأعلى للأمومة والطفولة ممثلاً بالأمين العام الأستاذة لمياء الإرياني بلجنة صياغة الدستور، وتم في اللقاء نقاش ممكنات وضروريات استيعاب مخرجات الحوار الوطني ليس المتعلقة بالطفل فحسب بل وبالمرأة والشباب وكل ما يتصل للأمومة والطفولة اليمنية، وقد وجدنا تحاوياً كبيراً من لجنة صياغة الدستور التي كانت في منتهى الوعي والإحساس الوطني..

* أخبرنا ما تطعاتكم من تنفيذ مخرجات الحوار الوطني في المرحلة المقبلة..؟

- تطعاتنا هي جزء من تطعات كل الدوائر المؤسسية للدولة والحكومة، بأن تشهد المرحلة المقبلة وضعاً اجتماعياً أكثر التزاماً وأماناً بعد إنجاز صياغة العقد الاجتماعي الجديد، الكفيل بدولة اليمن الاتحادية ودولة المواطنة المتساوية التي سنتنصر لكل فئات المجتمع.. كما أتمنى من أجهزة الحكومة، وزارات وهيئات أو مؤسسات أو صناديق أو مجالس محلية.. أن تركز في كل أجدانها وخططها التنموية على إصلاح واقع الطفولة التي تشكل ما يفوق %50 من سكان اليمن، لأن هذه الشريحة هي التي تشكل مستقبل اليمن الذي نتمنى أن يكون من خلالها مجتمعاً معرفياً واعياً ومنتمجاً..

